Dr. Eng.
Nader Riad

التخفيضات الجمركية الجديدة

لا شك أن إزالة تشوهات التعريفة الجمركية التي أقرتها الحكومة الجديدة سيصلح كثيراً من اوجه القصور مما سيخدم الصناعة وفرص التجميع والشارع التجاري .

جدير بالذكر أنه لا يمكننا أن هذه الخطة لها تكلفة تتحمل الحكومة جانبها الرئيسي يقدر بنحو ٣ مليارات جنيه ، الأمر الذي يشكل مبادرة شجاعة ما كان لها أن تتأتي إلا في ظل وزير المالية الحالي لأن تاريخه السابق كوزير اقتصاد ووزير تجارة خارجية والآن وزير مالية جعل منه الأقدر علي موازنة علاقة التكلفة بالعائد .

ويتساءل البعض عن إمكانية ادارة جانب من القطاع الصناعي بفعل إزالة جانب من المزايا الجمركية السابق منحها له ، وهذا بلا شك يجانبه الصواب ولكن يجب أن يكون الضمان أن هذه المزايا كانت مقرره لفترة من الوقت ولم يكن متوقع لها أن تستمر إلى الأبد ، ومن جانب آخر فان علي القطاع الصناعي تحدياً مستمراً عليه أن يواجهه وهو أن يقدم باستمرار منتجات جديدة قادرة علي المنافسة وان يستخدم تكنولوجيات حديثة وأن يمول عمليات البحوث والتطوير .

أما حالات الصناعات والمصانع التي لا تتوافر بها مقومات الاستمرارية والقدرة علي المنافسة فان عليها تعديل أوضاعها او تغيير نشاطها أو تتجه لسوق التوزيع والخدمات لان استمرارها علي هذا النشاط المفتقد للمقومات يعتبر أمر مشكوك فيه .

وعلي الجانب الآخر فان مواجهه المشكلة من الآن بهذه الكيفية يكلف الخزانة العامة تكاليف باهظة قد تتحملها بدون مقابل يؤدي تكلفتها المجتمع بالكامل في صورة دافعي الضرائب .

أما بالنسبة لتأثير هذه القرارات الجديدة علي تخفيض الأسعار فلها علاقة مباشرة بخفض التكلفة ومن المنطقي خفض الأسعار من ٢ إلي ٣ % علي المنتج النهائي في المتوسط ، إلا أن العامل الرئيسي في خفض التكلفة كان وسيظل دائماً بسبب المنافسة ، فالمنافسة هي صانعة التقدم الصناعي وصانعة خفض التكلفة .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

وهناك أصوات تعلو متسائلة بأنه عندما ارتفعت قيمة الدولار ارتفعت الأسعار وعند انخفاض قيمته لم تنخفض الأسعار ، ولكن ربما كان السبب في عدم انخفاض الأسعار الانخفاض المرجو في الفترة السابقة يرجع لعدم اطمئنان القطاع الصناعي والتجاري إلى استقرار أسعار الصرف .

أما وقد استقر سعر الصرف بصورة تزيد من الثقة في الاقتصاد المصري وتؤكد استقرار هذا التوازن فإن الأسعار ستتجه تدريجياً إلى انخفاض في صورة تدور حول ٣ % ، حيذا وأن التخفيضات الجمركية الأخيرة علي السيارات لن تمس السيارات الكبيرة حرصاً علي عدم إحداث حركة إقبال مفاجئ علي تمويل استيرادها مما يضع عبئاً إضافياً علي سوق الصرف بالعملة الأجنبية يعمل علي زيادة أسعار الدولار .

تحريراً في ٢٠٠٤/٩/٩

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢)　　فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢)　　ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة